المحتويات:

- اليوم العالمي للعمل الإنساني
- منسقة الشؤون الإنسانية تزور دهوك
- العودة إلى ديالى
- انفجار ذخائر في الأنبار
- التخصيص المعياري لصندوق التمويل الإنساني في العراق

توزيع مستلزمات النظافة الشخصية ومعدات الحماية الشخصية على الأسر النازحة في مخيمات الأنبار.
[مصدر الصورة: ميرسي كوربس]

اليوم العالمي للعمل الإنساني

احتفل العاملون في المجال الإنساني باليوم العالمي للعمل الإنساني في 19 آب/ أغسطس 2020. يُحتفل باليوم العالمي للعمل الإنساني سنويًا، وله صدى خاص في العراق، حيث حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ذكرى الهجوم على فندق القناة في بغداد، في 19 آب/ أغسطس 2003. وقد تم الاحتفال به رسميًا لأول مرة في عام 2009.

في اليوم العالمي للعمل الإنساني في عام 2020، تمت الإشادة بالتجارب اليومية لعمال الإغاثة الإنسانية الذين كرسوا حياتهم لخدمة الأشخاص الضعفاء في جميع أنحاء العالم. في العراق، كما هو الحال في أي مكان آخر، شكل انتشار فيروس كورونا تحديًا آخر يجب معالجته والتغلب عليه، وسياقات الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة، حيث اعتمدت العمليات أكثر من أي وقت مضى على الموظفين الوطنيين والشركاء العراقيين المحليين. يعمل العاملون في المجال الإنساني في العراق على منع واحتواء وعلاج فيروس كورونا، وتوفير مساحات آمنة للنساء والفتيات، وضمان استمرار حصول الأطفال على التعليم، وتقديم إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للنازحين واللاجئين في مختلف أنحاء البلاد. يساعد عمال الإغاثة في إعادة بناء منازل النازحين، وتوفير الوثائق القانونية الحيوية لأولئك الذين يحاولون إعادة بناء حياتهم، والتغلب على قيود الوصول من خلال إنشاء طرق نقل جديدة ومراكز لوجستية.

بينما يتكيف العاملون في المجال الإنساني مع "الوضع الطبيعي الجديد" للعمل في سياق فيروس كورونا، سيتطلب الأمر المزيد من الإبداع والمرونة لإنجاز المهمة. يوفر اليوم العالمي للعمل الإنساني فرصة سنوية للفت الانتباه إلى هذا الابتكار والعمل الجاد للشركاء في العراق وحول العالم.

منسقة الشؤون الإنساني تزور دهوك

منسقة الشؤون الإنسانية: ايرينا فوياكوفا
.زيارة مخيم دوميز للاجئين السوريين في محافظة دهوك
[مصدر الصورة: أوتشا]

زارت منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية التي وصلت حديثًا، إيرينا فوياكوفا–سولورانو، دهوك في 24 آب/ أغسطس 2020، برفقة رئيس مكتب أوتشا ومساعد ممثل المفوضية لشؤون الحماية. تستضيف محافظة دهوك أكبر عدد من النازحين في إقليم كردستان العراق، أي أكثر من 360،000 شخص. هناك 16 مخيماً تستضيف 155،000 نازح في أربع أقضية سكنية في دهوك وأقضية شمال نينوى في عقرة والشيخان. ومع ذلك، فإن غالبية نازحي دهوك يعيشون خارج المخيمات الرسمية في مستوطنات غير رسمية أو داخل المجتمعات المضيفة. نزح معظمهم بعد احتلال داعش للأراضي العراقية في عام 2014؛ أكثر من 90 في المائة من النازحين داخلياً هم من الإثنية الأيزيدية، والذين ينحدرون من قضاء سنجار في محافظة نينوى. تستضيف دهوك أيضًا ما يقرب من 85،000 لاجئ سوري في المخيمات وغير المخيمات.

التقت منسقة الشؤون الإنسانية مع محافظ دهوك لمناقشة الوضع الإنساني في جميع أنحاء المحافظة، وأشارت إلى الحاجة إلى زيادة الجهود لتحديد الحلول الدائمة المناسبة للنزوح. وزار الوفد مخيم كبرتو 1 للنازحين حيث التقوا بإدارة المخيم وقادة المجتمع، وناقشوا الظروف المعيشية في المخيم والصعوبات التي تمت مواجهتها خلال جائحة فيروس كورونا. كما زار الوفد مخيم دوميز 2 للاجئين.

تشمل التحديات التي يواجهها النازحون في دهوك النزوح المطول وانخفاض عدد الخدمات والدعم المتاح بسبب قيود التمويل. يعيش بعض النازحين الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية في مساكن غير ملائمة للسكن مثل المباني غير المكتملة. لطالما كانت فرص كسب العيش محدودة بالنسبة للنازحين داخل وخارج المخيمات، وهي الظروف التي تفاقمت مع ظهور فيروس كورونا. بالتوازي مع ذلك، واجه الأطفال النازحون فجوات تعليمية بسبب نقص المعلمين في المناهج العربية، والتي يتم تدريسها بشكل أساسي من قبل معلمين متطوعين لا يتلقون أي رواتب من وزارة التربية والتعليم.

وعلى الرغم من ذلك، أعرب العديد من النازحين عن نيتهم في البقاء في حالة نزوح بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني في مناطقهم الأصلية، وتدمير المنازل، ووجود ميليشيات مختلفة، ونقص الخدمات الأساسية، ومحدودية الفرص لتوليد الدخل. العائلات النازحة من جنوب سنجار قلقة أيضًا من المخاطر المحتملة من الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. عادت حوالي 2،600 عائلة من دهوك إلى سنجار خلال الصيف، وهي أكبر حركة عودة في السنوات الأخيرة. ووفقًا للروايات المتناقلة، أشار العائدون إلى تحسن الوضع الأمني، وإزالة الألغام / العبوات الناسفة، وإعادة تأهيل البنية التحتية العامة، والتي كانت دافعاً للعودة، فضلاً عن العامل الدافع للقيود المفروضة على الحركة جراء فيروس كورونا، والتي كانت تُبقي بعض العائلات منفصلة. ومع ذلك، كانت بعض المناطق غير مستعدة للعودة بشكلٍ كبيرٍ، حيث تشير بعض التقارير عن عودة أفراد إلى مناطق ذات خدمات أساسية محدودة مثل الرعاية الصحية والأسواق والمياه والكهرباء.

العودة إلى ديالى

ممتلكات مهدمة في قضاء المقدادية في ديالى
[مصدر الصورة: أوتشا]

أعلنت السلطات في محافظة ديالى بتاريخ 11 آب/ أغسطس 2020 عن خمس حركات عودة تضم ما يصل إلى 1،400 أسرة في المحافظة بين 11 و20 آب 2020. العائلات التي حصلت على تصريح أمني من قيادة عمليات ديالى سيعودون إلى مواقع في المقدادية والسعدية وجبارة وجلولاء وبني زين بهروز. كان هذا جديرًا بالملاحظة لأن حركة العودة من داخل المخيمات وخارجها كانت ضعيفة نسبيًا خلال النصف الأول من العام، حيث عاد 30 فردًا فقط بين نيسان/ أبريل 2020 وحزيران/ يونيو 2020. تستضيف ديالى حوالي 50،000 نازح من من الذين نزحوا بسبب هجمات تنظيم داعش في 2014–2015؛ وإنَّ غالبية النازحين في ديالى هم من مواقع داخل المحافظة لم تشهد أي عودة منذ عام 2015؛ وبحسب مجموعة العمل الخاصة بالعائدين، فإن هذا يرجع إلى انعدام الأمن ونقص الخدمات الأساسية والتوترات القبلية ونقص فرص العمل وتوقف العودة.

على الرغم من الإعلان الأولي عن عودة 1،400 أسرة، إلا أن مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة أفادت حتى الآن عن عودة 399 أسرة فقط (328 أسرة إلى المقدادية و71 أسرة إلى السعدية). خارج هذين الموقعين، لم يتمكن النازحون بعد من العودة لأسباب متنوعة تمثل بعض التحديات الأكبر مع الانتقال إلى الحلول الدائمة في العراق، بما في ذلك عدم توفر التعويضات والمساعدة المالية من الحكومة، ووجود الجهات المسلحة التي لا تسمح في بعض الأحيان بمواصلة العودة. بشكل عام، تعتبر الظروف في مناطق العودة صعبة للغاية، مع تدمير كبير للبنية التحتية العامة والملاجئ الخاصة. وقد تمت عمليات العودة التي حدثت حتى الآن دون دعم مادي كبير من السلطات أو المنظمات الإنسانية، التي لها وجود محدود في المحافظة. في بعض المواقع المحددة، خلقت عمليات العودة المخطط لها توترات كبيرة داخل المجتمعات المستقبلة. تواجه السلطات المحلية تحديات في استئناف الخدمات العامة بسبب قيود التمويل، وقد سعت للحصول على الدعم من الجهات الدولية لتقديم المساعدة للأسر التي تنوي العودة وتلك التي عادت بالفعل.

الذخائر غير المنفجرة تنفجر بالقرب من مستوطنة الكيلو 7

بناية مأهولة بالسكان، مستوطنة كيلو 7
[مصدر الصورة: هيلاري ستاوفر، أوتشا]

في 21 آب / أغسطس 2020، انفجرت عبوة ناسفة – يُعتقد أنها من مخلفات الصراع ضد تنظيم داعش – في منزل مهجور بالقرب من مستوطنة كيلو 7 العشوائية في الأنبار، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أطفال. كان الأطفال يلعبون بالقرب من المنزل، وأشارت التقارير إلى أنهم قاموا بضرب العبوة الناسفة بفأس، مما أدى إلى انفجارها. وفقًا للشركاء، يعد هذا الانفجار الرابع عشر للمتفجرات من مخلفات الحرب / الذخائر غير المنفجرة في المحافظة خلال عام 2020.

نَظّم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بعثة مشتركة بين الوكالات إلى مستوطنة كيلو 7 في آذار/ مارس 2020 للمساعدة في تحديد فجوات الخدمة. تم بناء الموقع، وهو مجمع سكني، في عام 2012 من قبل وزارة الإسكان والتعمير لاستضافة موظفي الحكومة وعائلاتهم. في عام 2014، سيطر تنظيم داعش على المنطقة وحول المجمع السكني إلى قاعدة عسكرية. خلال النزاع، تعرض المجمع لقصف شديد حتى استعادته في أيار/ مايو 2016. الظروف المعيشية محفوفة بالمخاطر، حيث تضررت الممتلكات بشدة وهناك علامات تحذيرية حول وجود ذخائر غير منفجرة.

اعتبارًا من آذار/ مارس 2020، سجل الشركاء 484 أسرة (4،044 فردًا) يعيشون في منطقة كيلو 7، بما في ذلك عدد كبير من الأسر التي تعيلها نساء و / أو الأسر التي لديها أفراد يعانون من إعاقات

وأمراض مزمنة. تشمل العقبات المبلغ عنها التي تحول دون العودة إلى مناطقهم الأصلية تدمير المساكن في المنطقة الأصلية والقضايا المتعلقة بالتلاحم الاجتماعي، بما في ذلك الأشخاص الذين يُعتقد بأن لديهم صلات مع تنظيم داعش والوصم والمشاكل القبلية.

وفقًا لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، فإن مشكلة خطر المتفجرات في العراق مُعقدة وواسعة النطاق وتتجاوز قدرة الموارد الحالية على معالجتها. أعطت الحكومة والأمم المتحدة وأصحاب الشأن الوطنيون والدوليون الأولوية لإزالة مخاطر المتفجرات باعتبارها "الخطوة الأولى" الأساسية قبل تنفيذ أي أعمال إعادة تأهيل أو إعادة إعمار للبنية التحتية الرئيسية أو المباني السكنية. ذكرت المنظمات الإنسانية أن الذخائر غير المنفجرة / المتفجرات من مخلفات الحرب بما في ذلك العبوات الناسفة القديمة هي واحدة من التهديدات الأمنية الرئيسية في المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش في محافظة الأنبار.

التخصيص المعياري الأول لصندوق التمويل الإنساني للعراق لعام 2020

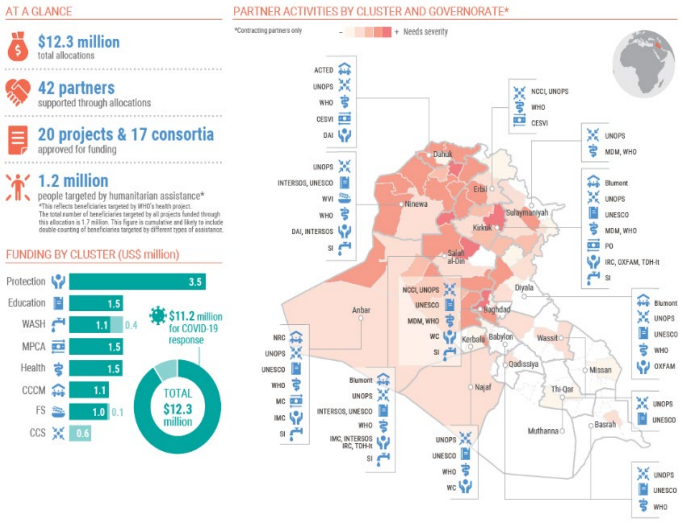

تم إطلاق أول تخصيص قياسي لهذا العام لصندوق التمويل الإنساني في العراق في أيار/ مايو 2020، ويهدف إلى دعم الأنشطة ذات الأولوية لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 التي تساهم أيضًا في زيادة الوقاية من فيروس كورونا المستجد والاستجابة له بسرعة في العراق. اعتبارًا من آب/ أغسطس 2020، تم الانتهاء من تخصيص 12.3 مليون دولار أمريكي، ودعم ثمان قطاعات تنفذ أنشطة في المقام الأول خارج المخيمات والمواقع الأخرى المحرومة. من خلال هذا التخصيص، يواصل صندوق التمويل الإنساني في العراق تعزيز نهج الاتحاد الذي يهدف إلى تعزيز التزامات الصفقة الكبرى بشأن التوطين من خلال تعزيز مشاركة الشركاء الوطنيين وقدراتهم على الاستجابة. من خلال هذا النهج، يتم صرف 30 في المائة من إجمالي المخصصات للمنظمات غير الحكومية الوطنية. تمول المخصصات 20 مشروعًا نفذتها 42 منظمة بما في ذلك 20 منظمة غير حكومية دولية و16 منظمة وطنية غير حكومية و5 وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمة واحدة للصليب الأحمر / الهلال الأحمر.